العقائد الخيرية

في تحرير مذهب الفرقة الناجية وهم أهل
السنة والجماعة والرد على مخالفيهم

تأليف

الاستاذ الفاضل المحقق الشيخ
محمد وهبي بن حسين افندي الحمامي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
آمين

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية
لاصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى وجب وجوده بذاته ، وتنزه عن الامكان والنقائص بكمال صفاته ، ونصب الدلائل العقلية والنقلية على وحدته بقدرته وجعل آثار أسمائه فى جميع مصنوعاته علامة على ارادته ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي هدانا الى العقائد الحقة ، ونهانا عن العقائد الباطلة ، وعلى آله وأصحابه الذين هم هداة في الدين ، وهم أصحاب الخيرات السابقون فى ميدان العلم واليقين ، وبعد فان أنفع المطالب حالاً ومآلاً هو المعارف الدينية والمعالم اليقينية ، سيما الاصول الدينية الاعتقادية ، اذ بها الفوز بالسعادة العظمى والكرامة الكبرى فى الآخرة والأولى ، فان العقائد الحقة تهذب قلوب المكلفين عن الاخلاق الفاسدة ، وتطهر ظاهرهم و باطنهم عن المعاصى الجلية والخفية ، وقد صنف فى كل زمان كتب كثيرة فيها لبيان العقائد الحقة ، لأنه لايخلو العالم في كل آن عن المحق والمبطل ، فالمحق قد أدرج في كتابه جواب المبطل في زمانه ، ولذا اختلط في كتب الكلام أدلة العلماء باقاويل الفرق الضالة حسبما يقتضيه الزمان ، فان العمل مبني على اقتضاء الحال والآن ، مع أن الاعتقاديات الحقة فى جميع الشرائع مصونة عن التبدل والتغيير ، لأن جميع الانبياء متفقون فى الاعتقاد الحق ، وان الاختلاف بين الشرائع فى مسائل الفروع والاعمال ، مع أن فى العصر الاخير تجدد الافكار وتحول الاحوال وشاع فساد الاخلاق ، وكثر اتباع الأهواء وتولد عن ذلك اعتقادات باطلة ، وظهر زواج النفاق والشقاق فلزم من تلك الاحوال تأليف كتاب يوافق اقتضاء هذا الزمان حجمه صغير ومسائله كثير ويوضح المشكلات ،

و يشتمل على جواب المعارضين والزام المخالفين ، وعلى هـذا اللزوم تشكل اللجنة فى دائرة المشيخة الاسلامية بأمر شيخ الاسلام نال الله مطالبه فى الدنيا والآخرة وبلغ هذا الامر لعلماء الممالك العثمانية بواسطة القضاة لتأليف رسالة في هـذا الشأن مشتملة على مسائل مطلوبة ، فالفقير المحتاج الى رحمة ربه الغنى محمد وهبي بن حسين افندى الخادمى عفا عنهما البارى ، شرع الى تحرير رسالة موافقة لاصول أهل السـنة والجماعة ، وبذلت مقدرتى الى تحقيق دلائلها وتدقيق براهينها مع الاشـتمال على رد الفرق الضالة القديمة والجديدة ، والزام الخصماء بعناية الهية ، وسميتها بالعقائد الخيرية ، ورتبتها على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة ، ومن الله التوفيق والعناية

أما المقدمة ففي بيان موضوع علم الكلام وتعريفه وغايته وبيان أصول الفرق الضالة اجمالاً فموضوع علم الكلام ذاته تعالى من حيث انه يبحث فيـه عن وجوده وصفاته وأفعاله وأما مباحث النبوة وأحوال الآخرة فراجعة الى أفعاله تعالى ، وتعريفه علم يبحث فيه عن وجوده تعالى مع أفعاله وأوصافه من حيث انه يقتدر معه على اثبات (العقائد الدينية) بايراد الحجج ودفع الشبه ويحافظ به على الاصول الاعتقادية ، وغايته التخلص عن التقليد والترقي الى درجة الاستدلال والتحقيق والنيل بتصحيح الاعتقاد الى سعادة الدارين وحفظ قواعد الدين عن أن يزلزلها شبه المبطلين ، وبناء العـلوم الشرعية عليها صوناً عن افساد الزائغين ، وسمي هذا الفن كلاما لانه يورث القدرة على ايراد الكلام الحق

وأما أصول الفرق الاسلامية فثمانية الأولى المعتزلة : وخلاصة مذهبهم ومدار كلامهم أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، فاذا مات بلا توبة فهو مخلد فى النار ، وأن العباد خالقون لافعالهم بقدرتهم الصرفة فلا تأثير بقدرة الله في أفعالهم ولا يجرى القدر فيها ولانكارهم القدر سموا بالقدرية ، وورد فى حقهم قول النبي صـلى الله تعالى عليه وسلم (القدرية مجوس هذه الامة) لأنهم يثبتون خالقية أنفسهم ، فلزم مشاركتهم للمجوس فى اثبات الشريك له تعالى في الخالقية ، وأنهم يقولون بوجوب خلق الاصلح

للعباد على الله تعالى، و بنفي الصفات القديمة الزائدة على ذاته تعالى محترزين في زعمهم عن اثبات القدماء المتعددة ، وأن كلام الله مخلوق محدث مركب من الحروف والاصوات وأنه تعالى غير مرئى فى الآخرة، وان الحسن والقبيح عقليان وأنه يجب عليه تعالى رعاية الحكمة والمصلحة في أفعاله، وهم بعد اتفاقهم على هذه الاصول المذكورة افترقوا عشرين فرقة، ورد مذاهبهم يأتي في بيان اعتقاد أهل السنة في هذه الامور بالتفصيل .

والثانية : من الفرق الاسلامية الشيعة، وخلاصة مذهبهم أن الامام الحق بعد رسول الله ﷺ على رضى الله عنه وبعده أولاده ولا تخرج الامامة عن أولاده الى يوم القيامة خفياً وجلياء، و ينسبون الصحابة الى الخطأ بقبول امامة أبى بكر رضى الله عنه وتأخير بيعة على رضى الله عنه الى زمانه وأنهم يعتقدون بالتناسخ والحلول والاتحاد، ومنهم روافض فانهم يؤولون الشرائع موافقاً لأهوائهم وشهواتهم النفسانية، واستحلوا المحرمات و رفضوا الفرائض والعبادات، ومنهم البكداشية موجودة في هذا الزمان وهم ضالة مضلة يضلون ضعفاء الامة بكسوة الطريقة، ومنهم طائفة يعتقدون بجسمانيته تعالى و يثبتون له الحركة والسكون، والقيام والقعود وسائر أمارات الحدوث تعالى الله عما يقولون علوا كبيراء، ومنهم من يقول ان القرآن ظاهراء، وباطنا وان المراد به الباطن لا الظاهر فالمعني الظاهر غير مراد والاجتهاد باستناد الظاهر باطل و يلزمهم الكفر بقولهم هذا لأن المراد بالقرآن معناه الظاهر الذى يدل عليه لسان العرب فالتكليف بالمعني الباطن غير مراد وهم افترقوا الى اثنتين وعشرين فرقة، ومذهبهم مردود باثبات الاعتقادات الحقة

الثالثة : من الفرق الاسلامية الخوارج وخلاصة مذهبهم ومدار كلامهم تخطئة على رضى الله عنه في مسئلة التحكيم وتكفير من لا يعرف الاحكام الشرعية بتفاصيلها وأن الاطفال كلهم كآبائهم ايمانا وكفرا وان مرتكب الكبيرة كافر ، وأن الله يريد الخير لا الشر وهم افترقوا الى عشرين فرقة

الرابعة : من الفرق الاسلامية المرجئة، وخلاصة مذهبهم أنهم يقولون المعصية لا تضر

مع الايمان كما لاتنفع الطاعة مع الكفر ، وأن الايمان معرفة الله مع الخضوع له والمحبة بالقلب، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ولا يضر معها ترك الطاعة وارتكاب المعصية ولا يعاقب عليها وابليس كان عارفا بالله وانما كفر بترك الخضوع له تعالى مع الاستكبار ، وهم افترقوا الى خمس فرق.

الفرقة الخامسة: النجارية وهم موافقون لأهل السنة فى مسئلة خالقية تعالي أفعال العباد وفى الاستطاعة مع الفعل وموافقون للمعتزلة فى نفى الصفات الوجودية وفى حدوث الكلام ونفي رؤيته تعالى بالابصار وهم ثلاث فرق .

الفرقة السادسة: الجبرية وهم يقولون لاقدرة للعبد أصلا لامؤثرة ولا كاسبة بل العبد بمنزلة الجمادات والله لايعلم الشئ قبل وقوعه وعلمه حادث ولا يتصف بما يتصف به الغير اذ يلزم منه التشبيه وان الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقي موجود سوي الله تعالى وهم فرقة واحدة .

الفرقة السابعة: المشبهة وخلاصة مذهبهم تشبيه الله تعالى بالمخلوقات وتمثيله بالحادثات ويقولون بكونه تعالى جسما ويجوزون عليه حركة وانتقالا وحلولا فى المخلوقات ، ويثبتون له تعالى الأعضاء والجوارح وهم فرقة واحدة لاتفاقهم في التشبيه وان كان شيعهم كثيرة والفرق المذكورة في هذا المقام اثنتان وسبعون

والفرقة الثامنة: فرقة ناجية وهم أهل السنة والجماعة كذا في المواقف وشرحه وبهذه الفرق المذكورة فى هذا المقام تكملت الفرق البينة فى حديث رسول الله ﷺ وهو (ستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة كلهم فى النار الا واحدة قالوا من هي يارسول الله قال الذين هم علي ما أنا عليه وأصحابى) والمراد بالامة أمة الاجابة بدلالة الاضافة الى النبي عليه السلام، فان الاضافة توجب التشريف، وأمة الدعوة لاتستحق التشريف لعدم ايمانهم، فالمراد بالفرق المذكورة فى الحديث هي الفرق الاسلامية، وان أمة الدعوة تشمل اليهود والنصارى لأن الامة فى الحديث ذكرت بمقابلة اليهود والنصارى والمقابلة توجب كون الامة المذكورة غير اليهود والنصاري فلزم كون المراد

بالامة أمة الاجابة وهم الذين آمنوا بالنبي عليه السلام وأجابوا لدعوته كذا في كلنبوى على الجلال

وظهور هذه الفرق لا يلزم أن يكون فى زمان واحد بل يكفي في صدق الحديث ظهورهم في أزمنة مختلفة، وظهورهم بعد زمانه عليه السلام لأنه أشار الى ظهورهم بعده فى الحديث بسين الاستقبال وأشار الى تدريج ظهورهم بصيغة المضارع الدالة على التجدد والاستمرار فوقع ظهور الفرق موافقا لاخباره عليه السلام لأن ظهورهم بدأ فى خلافة عثمان رضى الله عنه، وكذا ظهور الخوارج فى زمان خلافة على رضى الله عنه وفي زمن العباسية ظهر المعتزلة وهكذا، تمادى ظهورهم الى زماننا هذا، واليوم أرباب هذه الفرق كلهم موجودون ،ولكن أكثرهم لا يعرفون اعتقادهم الى أي مذهب ينتسبونه وأى فرقة يقلدونها لأنه ربما يصادف من أنكر القدر و يسند فعل العبد اليه وهو معتزلى ولكن لا يعرف كونه معتزليا وأيضا يرى من قال ان المعصية لا تضر مع الايمان وهو من المرجئة، ولا يعرف كونه مقلداً للمرجئة، مع أن الشيعة والروافض كثيرة في العالم بحيث لا تعد ولا تحصى وكذا أرباب سائر الفرق موجودون ولكن لما كان مجادلة المذاهب مرتفعة كان أربابهم مختفية، والمراد بكون الفرق الضالة فى النار كونهم مستحقين لدخول النار بسبب اعتقادهم لا دخولهم بالفعل، فجاز عدم دخولهم فيها بعفوه تعالى أو بشفاعة الشافعين ان لم يكن اعتقادهم مؤديا الى الكفر ،وان كان موجبا للكفر فهو خارج من الفرق الاسلامية و مخلد فى النار.

وأما المؤمن المبتدع فى الاعتقاد لا يكون دخوله في النار على الدوام بل يكفي دخوله في صدق الحديث وقتا من الاوقات، لأن قضية (كلهم فى النار) مطلقة عامة فيكفي دخول المبتدع فى الاعتقاد النار فى وقت ما فان الجملة الاسمية وان اقتضت كون القضية دائمة، ولكن عدم دخولهم فى النار عند الحشر والعرصات ينافي الدوام ولأجل هذا كانت القضية محمولة على مطلقة عامة لا دائمة كذا فى كلنبوي على الجلال.

وأما الفلاسفة القائلون بقدم العالم والمنكرون الآخرة و بعثة الانبياء وأكثر

الاصول الدينية وكذا الطبيعيون الذين هم يسندون الحوادث كلها الى طبيعة الاشياء وينكرون الفاعل المختار فهم خارجون عن الفرق الاسلامية، كافرون بانكارهم أكثر الضروريات الدينية ويجب علينا ابطال آرائهم الفاسدة واعتقاداتهم الكاسدة والزامهم بالادلة القطعية فى بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة ، وبعد ماذكر مذاهب الفرق الضالة فى المقدمة اجمالا شرع فى بيان مذهب أهل السنة ورد مخالفيهم فى الابواب

واعلم أن أهل السنة والجماعة فرقتان ماتريدية وهم الذين اتبعوا فى الاصول الشيخ أبا منصور الماتريدى ، واشاعرة وهم الذين اتبعوا الشيخ أبا الحسن الأشعري، فانهم وان كانوا فرقتين الا أن أصولهم متحدة لامخالفة بينهما تؤدى الى تضليل احداهما بالاخرى عدوا فرقة واحدة ولكمال متابعتهم النبي عليه السلام وأصحابه فى معتقداتهم بلا تجاوز عن ظاهر النصوص ولا اعتماد على عقلهم ، سموا بأنهم فرقة ناجية لأن أفعالهم موافقة للتعريف الذي وقع في الحديث فلزم الحكم بكونهم فرقة ناجية

وأما الفرق الضالة وان ادعوا أنهم فرقة ناجية فلتركهم التبعية للنبي عليه السلام وأصحابه ولمخالفتهم للسنة والجماعة لزم الحكم بكونهم فرقا ضالة ولذلك استحقوا هذا الاسم، لأنهم تجاوزوا عن ظاهر النصوص وأولوا صراحتها بلا ضرورة داعية الى التأويل فاتبعوا أهواءهم وكثيرا ماخالفوا صراحة النقل وبداهة العقل فكانت أفعالهم وأحوالهم مخالفة للتعريف الذى وقع فى الحديث ، فافعالهم شاهدة على ضلالتهم ومكذبة بدعواهم الناجية، فالحكم بكونهم فرقا ضالة بشهادة أفعالهم مطابق للواقع ونفس الامر.

﴿ الباب الأول فى الالهيات ﴾

وهو مرتب على أربعة فصول . الفصل الأول فى معرفة الله واثباته بالنظر الصحيح وكونه واجب الوجود لذاته ، وفيه أربعة مباحث البحث: الأول فى معرفته تعالى ، واعلم أن النظر فى معرفة الله لأجل تحصيلها واجب شرعاً عندنا لقوله تعالى ﴿ فانظر الى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها ﴾ وقد أمرنا فى هذه الآية

بالنظر في دليل الصانع وصفاته ، فالأمر للوجوب فدلت هذه الآية على وجوب النظر في معرفته تعالى ولقوله عليه السلام ﴿ ويل لمن لاكها بين لحييه ولم يتفكر فيها ﴾ فأوعد النبي بهذا الحديث على ترك النظر في معرفة الواجب تعالى فالوعيد يدل على وجوب التفكر والنظر في معرفته تعالى ، اذ لا وعيد على ترك غير الواجب ، ويدل أيضاً على وجوب النظر في معرفة الله قوله تعالى ﴿ فاعلم أنه لا اله الا الله ﴾ واعلم أن شرط النظر في معرفته تعالى بعد الحياة العقل الذى هو مناط التكليف وعدم ما ينافى الادراك كالنوم والغفلة والاغماء ، فلا وجوب في حالة النوم .

وأما عدم تكليف النبي عليه السلام وأصحابه بالنظر والتفكر بعوام الناس والاكتفاء باقرار اللسان والانقياد للأحكام بلا نظر ولا استدلال فمحمول على ابتداء الايمان اذ كلفوهم أولا بالاقرار والانقياد ، ثم علموهم ما يجب اعتقاده في ذاته وصفاته تعالى في المحاورات والمواعظ والخطابات كذا فى الجلال (واختلف) فى أول الواجبات على المكلف ؟ فعند جمهور المعتزلة أول الواجبات النظر في معرفة الله وهو واجب اتفاقاً كما مر آنفاً .وقيل أول الواجبات أول جزء من النظر . لان وجوب الكل يستلزم وجوب الجزء والجزء مقدم على الكل . فأول جزء من النظر أول واجب على المكلف ، وعند القاضي أبي بكر وامام الحرمين أول الواجبات على المكلف القصد الى النظر فى معرفة الله تعالى ، لان النظر فعل اختيارى مسبوق بالقصد المتقدم على أول أجزاء النظر وعند الاشعرى وأكثر المحققين أول الواجبات معرفة الله مع القصد والاختيار ، اذ هو أصل العقائد الدينية فعليه يتفرع كل واجب من الواجبات الشرعية كذا فى المواقف ، ومن المحققين كالقاضى والرازى والغزالى من قال وجود الواجب بديهى يظهر بالنظر الى هذا العالم المشاهد والتأمل بأدنى تأمل ، فلا يحتاج الى تعميق النظر ، ولكن هذا الادعاء بالنسبة الى جميع الاشخاص ممنوع فالأصح أن اثبات الواجب بالنظر الى جميع المكلفين يحتاج الى النظر ، كذا فى الجلال .

﴿ البحث الثانى فى اثبات الصانع بالنظر الصحيح ﴾

وفيه مسالك ستة الاول للمتكلمين وهو من وجوه ثلاثة لأن اثبات الصانع اما بدلالة حدوث العالم أو بامكانه أو باختصاص بعض أجزاء العالم ببعض دون الآخر فيقال العالم حادث وكل حادث فله محدث فالعالم له محدث فهذا الدليل تشهد به بداهة العقل ، فان من رأى بناء جسيما جزم بأن له بانيا ، فوجود البناء يدل على وجود البانى ، فكذا العالم الحادث يدل على وجود المحدث ، وذلك المحدث اما واجب الوجود وهو المطلوب ، واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر ، لأن الممكن لا يكون بذاته وذلك المؤثر اما واجب الوجود وهو المطلوب ، واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر أيضاً فيعود الكلام بعينه فيلزم الدور أو التسلسل وهما باطلان فلزم الانتهاء الى الواجب لذاته وهو المطلوب

أو يقال العالم ممكن وكل ممكن فله علة مؤثرة . وتلك العلة اما واجب الوجود لذاته وهو المطلوب واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر فيعود الكلام بعينه ، وهكذا ان وجد جريان السلسلة الى غير النهاية يلزم التسلسل أو يعود الى بعض المؤثر فيلزم الدور وهما باطلان فثبت الانتهاء الى واجب الوجود لذاته وهو المطلوب . أو يقال ان العالم بعض أجزائه مختص ببعض دون الآخر .. مثلا ان النباتات مختصة بالأرض والمطر بالسماء ويمكن أن يكون الامر بالعكس .. مع أن المشاهد هذا الاختصاص دائم فلا يرى عكسه مع امكانه وذلك الاختصاص يدل على وجود مخصص مختار ، وذلك المخصص اما واجب الوجود وهو المطلوب واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر مخصص فننقل الكلام الى ذلك المؤثر فنقول اما واجب الوجود واما ممكن وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل وهما باطلان فثبت إن ذلك المخصص واجب الوجود لذاته وهو المطلوب ،

واعلم أن أساس هذه الدلائل حدوث العالم واعتقاده من ضرورات الدين لان حدوث العالم أصول الشرائع وقواعد الدين ، اذ اثبات الصانع والآخرة وبعثة

الأنبياء يتوقف على حدوث العالم ، اذ لو لم يكن حادثاً بل قديما لا يحتاج الى وجود الصانع ، واذا لم يوجد الصانع لم يرسل الأنبياء ولم يكن الآخرة لان الآخرة متفرعة على خراب العالم ، فلو كان العالم قديماً كان باقياً على حاله فلاوجود للآخرة وذلك كله باطل فقدم العالم باطل فثبت حدوثه ولان القديم لا يكون محلا للحوادث مع أن العالم محل للحوادث بالبداهة ، فالعالم بجميع أجزائه حادث لان العالم اما أعيان واما اعراض وكل منهما حادث ولانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ولانه أثر المختار وأثر المختار حادث وكل حادث فله محدث فالعالم له محدث ولذا أجمع السلف والخلف من المتكلمين والمحدثين والمفسرين وكل الملل المتشرعة على أن العالم حادث وجد بعد أن لم يكن موجوداً بقدرة الله تعالى ، خلافاً للفلاسفة فانهم يقولون بقدم العالم وينكرون الشرائع والانبياء والآخرة وقولهم مردود ببراهين قطيعة نقلية وعقلية ، أما النقلية فقوله تعالى ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ وقوله عليه السلام (كان الله ولم يكن معه شيء) والدليل على خلقه السموات والارض وما بينهما لا يعد ولا يحصى من الآيات والاحاديث فلا حاجة الى ايرادها في هذا المقام

وأما الدلائل العقلية على حدوث العالم فكثيرة جداً لان الآفاق والانفس مملوءة بدلائل حدوثه فان من ادعى قدم العالم فلا يدعى قدم نفسه بل ادعى حدوثه بحدوث زماني بالضرورة لانه تولد من أبويه بعد مالم يكن في سنة كذا مع أن ذلك المدعي جزء من أجزاء العالم ومالم يكن جزؤه حادثاً يكون كله حادثاً فلزم له ادعاء حدوث العالم حين ادعاء قدمه وذلك تناقض باطل فكل من ادعى قدم العالم يلزم له ادعاء قدم نفسه وهذا الادعاء مخالف للبداهة ولذا سقطت دلائل الفلاسفة عند العقلاء عن الاعتبار لانها عبارة عن المغالطة والمكابرة عند أرباب النظر ، وان ادعى أن نوعه قديم فنقول ما يكون أفراده حادثاً كان نوعه حادثاً لان حدوث الفرد يدل على حدوث النوع ، وهذه الدلائل كلها استدلال بوجود الأثر على وجود المؤثر بطريق برهاني إنى وهو مقبول عند العقلاء ومستحسن عند النظار كما قال

الاعرابي . البعرة تدل على البعير . وأثر الاقدام تدل على المسير. أفسماء ذات ابراج وأرض ذات فجاج هل لا تدلان على اللطيف الخبير . يعني اذا دلت البعرة والاثر الحقيران على مؤثرهما فكيف لايدل السماء والأرض اللذان هما أثران عظيمان مشتملان على صور عجيبة وبدائع غريبة وصنائع مودعة فيهما على مؤثر عظيم وعليم قدير .

المسلك الثاني في اثبات الصانع للحكماء وهو انه لا شك في وجود موجود مافي نفس الامر مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات وأحوالها ، فان كان ذلك الموجود واجب الوجود لذاته فهو المطلوب وان كان ممكنا يحتاج الى مؤثر واجب لذاته والا يلزم الدور أو التسلسل واللازم باطل وكذا الملزوم فلزم كون المؤثر واجب الوجود وهو المطلوب كذا في المواقف وهذه المقدمات تشهد بها كل فطرة سليمة لان حقائق الاشياء ثابتة والعلم بتصوراتها والتصديق بها متحقق فمن أنكر حقائق الاشياء أنكر نفسه لانه موجود من الموجودات والموجود لابد له من موجد وهو الواجب لا غير كما ثبت آنفا والمنكر لحقائق الاشياء سوفسطائي وهم ثلاث طوائف (الطائفة الاولى) عنادية، وهم يقولون ان الموجودات أوهام وخيالات لا وجود لها في الحقيقة (والثانية عندية) وهم يقولون لا ثبوت للاشياء بل تابع لاعتقادنا فان اعتقدنا الشيء موجودا فهو موجود وان معدوما فهو معدوم وان جوهراً فهو جوهر وان عرضا فهو عرض ، (والثالثة لاأدرية) وهم يقولون لا علم للاشياء بواسطة الحس ثبوتا وعدما ، بل الشك في وجود الأشياء وعدمها ، وقولهم مردود بأن لنا جزماً بالضرورة ثبوت بعض الأشياء بالحس وبعضها بالخبر وبعضها بالعقل والحس والخبر والعقل من أسباب العلم وما يعلم بها فهو ثابت لا شك فيه ، لان كل واحد من هذه الاسباب يفيد العلم بلا شبهة فكل شخص يجد في نفسه العلم للأشياء بهذه الاسباب لامجال للانكار من ذوي العقول والحواس ، وغلط الحس في بعض الاشياء كرؤية الاحول الواحد اثنين لاسباب جزئية لا ينافي الجزم في بعض آخر لانتفاء أسباب الغلط ، والزامهم ان لم يتحقق نفي الاشياء فقد ثبت وجودها ، وان تحقق النفي فالنفي حقيقة من

الحقائق لكونه نوعاً من الحكم فلزم ثبوت شيء من الأشياء ، والحق أنهم معاندون لا طريق الى المناظرة معهم بل الطريق تعذيبهم بالنار ليعترفوا بالحقائق ، كذا في شرح العقائد ،

المسلك الثالث في اثبات الصانع لبعض المتأخرين وهو أنه لا شك في وجود ممكن ما فان استند ذلك الممكن الى الواجب بالذات فهو المطلوب والا يلزم الدور أو التسلسل فهذه الجملة المتسلسلة أو الدائرة ممكنة أيضا فلا بد لها من علة مؤثرة وتلك العلة اما نفس السلسلة أو جزؤها أو خارج عنها فالأولان باطلان لان الشيء لا يكون علة لنفسه ولا يكون الجزء علة للكل لان الجزء داخل في الكل فلو كان علة للكل لزم كونه علة لنفسه أيضا فتعين كون العلة خارجة عن السلسلة الممكنة ، فالخارج عن جميع الممكنات هو الواجب الوجود لذاته وهو المطلوب كذا في المواقف

المسلك الرابع في اثبات الصانع للقاضي عضد الدين وهو أنه لو كانت الموجودات كلها ممكنة لاحتاج الكل الى موجد مستقل بالضرورة ، لانه لو لم يكن موجدا لها لم يكن موجودا أصلا مع أن وجود الموجودات مشاهد بالبداهة فلا بد له من موجد خارج عن الممكنات لان الموجد لجميع الممكنات لا يكون داخلا في الممكنات والخارج عن الممكنات فهو واجب الوجود لذاته وهو المطلوب

المسلك الخامس لبعض المتأخرين . وهو أنه لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد موجود أصلا لان الموجود بلا موجد غير ممكن فعدم وجود موجود أصلا باطل لأن الموجودات بديهي الوجود وكذا الملزوم الذي هو عدم الواجب لذاته باطل فثبت الواجب لذاته وهو المطلوب

المسلك السادس قريب من الخامس . وهو أن الممكن لا يستقل بوجود ولا ايجاد فلو انحصر الموجود في الممكن لزم ان لا يوجد شيء أصلا واللازم باطل بالبداهة كذا في المواقف وشرحه

وهذه الدلائل دلت على وجود الصانع الحكيم بالبرهان القطعي ، وههنا نشير

الى وجوه اقناعية لم يخالف فيها أحد ممن يعتد به . لانه لا شك عند أحد في وجود عالم الاجسام من الافلاك والكواكب والعناصر والمركبات المعدنية والحيوانات والنباتات واختلاف صفاتها وأحوالها وقد صح الاستدلال بذوات هذه الاشياء وصفاتها لامكانها وحدوثها على وجود صانع قديم ومختار حكيم بالدلائل السابقة العقلية وقد أشار تعالى اليها في أكثر من ثمانين موضعاً في كتابه كقوله تعالى ﴿ ان فى خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لآيات لقوم يعقلون ﴾ وكقوله ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفى أنفسهم ﴾ وكقوله ﴿ ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ الى غير ذلك من مواضع الارشاد الى الاستدلال على وجود الصانع بالعالم العلوي وبالعالم السفلي من طبقات العناصر ومراتب امتزاجها وأحوال المعادن والنباتات والحيوانات سيما لانسان وما أودع فيه مما يشهد به علم التشريح ومبنى الكل على أن احتياج الممكن الى الموجد ضروري تشهد به الفطرة ، وأن فاعل العجائب والغرائب على الوجه الاوفق لا يكون الا قادراً حكيما وفاعلا مختاراً . وذلك الفاعل لا يكون الا غنيا لا يفتقر الى شئ أصلا بل يفتقر اليه الكل وأن العاقل اذا تأمل أن هذا الصانع ان كان واجباً فهو المطلوب وان كان ممكنا فخالقه أولى بأن يكون قادراً حكيما ولهذا صرح فى القرآن فى كثير من المواضع بأن تلك الآيات انما هي لقوم يعقلون فان العاقل اذا شاهد هذا العالم لا يتردد فى أن خالقه واجب حكيم صانع لأن جميع الحوادث والاركان شاهدة على وجود حكيم صانع . كذا فى المقاصد وشرحه

واعلم أن ابطال جريان السلسلة الى غير النهاية لازم في اثبات واجب الوجود . لأنه لو امتدت السلسلة الى غير النهاية لما ثبت وجود الواجب . فاثبات الواجب مبني على ابطال التسلسل وابطاله ثبت ببراهين عديدة . وأشهرها برهان التطبيق وهو أن نطبق

سلسلتين من أي سلسلة ممكنة احداهما أنقص من الأخرى بمقدار معين . فنقابل الجملتين الاول بالأول والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا ، فان تقابل الناقص بالزائد الى غير النهاية لزم مساواة الناقص بالزائد وهو باطل بالضرورة ، وان تنهى الناقص فالزائد لا يزيد على الناقص الا بقدر الزيادة فينتهي وهو المطلوب ، يعني لو كان الاشياء كلها ممكنا يوجد أحدهما بالآخر مثلا الاول بالثاني والثاني بالثالث والثالث بالرابع وهكذا لزم الذهاب الى غير النهاية والذهاب الى غير النهاية تسلسل واذا بطل التسلسل بالبرهان وجب انتهاء السلسلة الى الواجب وهو المطلوب.

فابطال التسلسل من أهم الامور في اثبات الواجب ولذا اشتغل علماء الكلام فى ابطال التسلسل بأنواع البراهين وأكتفى ههنا في بيان ابطال التسلسل ببرهان التطبيق صوناً للكلام عن الملال وهذا التطبيق انما يكون فى الموجودات الخارجية دون الموهومات المحضة فانها تنقطع بانقطاع الوهم ، فلا يرد النقض بمعلومات الله ومقدوراته والاعداد لان معني عدم تناهي الاعداد والمعلومات والمقدورات أنها لا تنتهي الى حد لا يتصور فوقه واحد أو معلوم أو مقدور لا بمعنى أن مالا نهاية له من الاعداد والمعلومات يدخل فى الوجود فان دخول جميع الاعداد والمعلومات والمقدورات تحت الوجود محال لأن الممتنعات داخلة فى معلومات الله مع أن وجودها الخارجي محال فثبت ان عدم تناهي هذه المذكورات انما هو بحسب التصور لا بحسب الوجود الخارجي فلا نقض بها في ابطال التسلسل فى الممكنات الخارجية .

ولما ثبت أن الصانع واجب وجوده وممتنع عدمه فقد ثبت أنه أزلي وأبدي لأنه لو لم يكن أزليا لكان حادثا محتاجا الي محدث آخر وننقل الكلام الى ذلك المحدث فاما أن ينتهي الى الواجب وهو المطلوب واما ذاهب الي غير النهاية وهو باطل ببطلان التسلسل

البحث الثالث فى كونه تعالى واحداً لاشريك له واعلم أنه تعالى منزه عن

الشريك في الواجبية بالذات والخالقية للعالم والمستحقية لعبادة الكل وسائر كمالاته العظيمة واثبات الوحدانية له تعالى ببرهان التمانع المشار اليه بقوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) المشهور بين العلماء فتقريره هكذا ان الواجب لذاته واحد لأنه لو تعدد الواجب لوقع الممكن من الممكنات اما بقدرتهما جميعاً فهو نقض لهما لأنه يوجب عجزهما أو بقدرة كل منهما فلزم التوارد بمعنى حدوث معلول واحد لعلتين مستقلتين وهو باطل أو بأحدهما فلزم ترجيح أحد الواجب على الآخر بلا مرجح (ولأن أحدهما ان لم يقدر بخلق ضد ما قصده الآخر فهو عجز وان قدر فوقع الضدان وهو باطل والكل باطل فتعدد الواجب باطل) كذا في الحادي على الطريقة يعني أن صانع العالم واحد لا تعدد فيه أصلا لأنه لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود الا على ذات واحدة إذ لو أمكن إلهان لأمكن ممانعة أحدهما على الآخر فأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه في وقت واحد لأن كلا منهما أمر ممكن في نفس الأمر وكذا تعلق ارادتهما معاً أمر ممكن اذ لا تضاد بين الارادتين بل التضاد بين المرادين وحينئذ اما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان والا فيلزم عجزهما وهو محال فالتعدد محال لاستلزام امكان التمانع المحال فعلى هذا ظهر كما أن مخالفة إله الى آخر محال كذلك موافقة إله الى إله آخر في ايجاد الشيء واعدامه محال لاستلزامه اتفاق العلتين على معلول واحد شخصي في آن واحد وهو محال بالضرورة : والحاصل أن كون العالم خالياً عن الفساد وجاريا على انتظام لاخلل فيه يدل على أن الله العالم واحد في ذاته وصفاته ولأن خلق المخلوقات بلا ممانعة ينفي بوجود إله ثان

واعلم أن قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) حجة اقناعية والملازمة في القضية عادية على ما هو اللائق بالخطابيات فان العادة جارية على وجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم فان التعدد يستلزم التخالف والتنازع في العادة فلو كان المعبود في السماء والأرض متعدداً لاختل النظام المشاهد فيهما فعدم اختلال النظام يدل على عدم التعدد كذا في شرح العقائد : فهذه الدلائل على وحدانيته تعالى

عقلية وأما الدلائل النقلية فكثيرة جداً كقوله تعالى (فاعلم أنه لا إله الا الله) وقوله تعالى (والهكم إله واحد لا آله الا هو الرحمن الرحيم) وكلة التوحيد مفيدة لنفي ماسواه في الالوهية واستحقاق العبادة

وزعم المجوس والوثنية أن الصانع اثنان أحدهما صانع الخير والآخر خالق الشر وهو مردود بقوله تعالى (الله خالق كل شيء)

البحث الرابع : في كونه تعالى خالقاً للعالم بجميع أجزائه أعراضاً كان أو جواهر مركباً كان أو بسيطاً واعلم أن الله خلق العالم علوياً كان أو سفلياً جواهر كان أو أعراضاً كأفعال العباد من الايمان والكفر والمعصية والطاعة لأن خالق العالم لو كان نفسه لزم تقدم الشيء على ذاته وهو محال ولو كان بعض أجزائه لزم ترجيح بعض الأجزاء على آخر بلامرجح وهو باطل فثبت أن خالق العالم خارج من العالم إذ المؤثر غير الأثر وهذه الدلائل عقلية على كونه تعالى خالقاً للعالم وأما الدلائل النقلية فكقوله تعالى (الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجرى فى البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فان هذه الآية دلت على كونه تعالي خالقاً للعالم العلوى والسفلى وكونه خالقاً للماء وأنواع الثمرات رزقاً للانسان وخلق اطاعة الفلك وانقياد الأنهار وجريان الشمس والقمر موافقاً لمنافع الانسان فهذه الأشياء كلها من أجزاء العالم فخالقها هو الله لاغيره والله أرشد عباده بهذه الآية الى حفر الأنهار والقنوات للانتفاع

وأما أفعال العباد بمعنى الآثار الخارجية الحاصلة بالمصادر فكلها مخلوقة بخلقه تعالى ومستندة اليه ابتداء وما يظن توليده من فعل الانسان كالأثر الخارجى الحاصل من حركة المفتاح المرتبة على حركة اليد فانه مخلوق الله ابتداء لترتبه على خلق الله في الحقيقة لاعلى حركة اليد إذ حركة اليد سبب لترتبه على خلق الله كسببية النار لترتب الاحراق على خلق الله لا كما زعمت المعتزلة القائلون بقدرتهم المستقلة لأفعالهم الاختيارية

فانهم يسندون أفعالهم الى قدرتهم فقط ومذهبهم فى خلق الأفعال باطل عقلا ونقلا أما عقلا فلأن العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ضرورة أن ايجاد الشيء بالقدرة والاختيار لايكون الا بالعلم واللازم باطل بالبداهة وكذا الملزوم، لأن المشي فعل من أفعال ذلك المدعى مع أنه لايعلم شيئاً من أحوال المشي فانه يشتمل على حركات وسكنات ولا ادرك الماشي بما يشتمل السكنات من التخللات وبما يشتمل الحركات من السرعة والبطاءة وليس هذا ذهولا عن العلم بل لو سئل عدد الخطوات فجوابه لاأدري بالضرورة وهذا في أظهر أفعاله فضلا عن الخفيات من تحريك العضلات والأعصاب فعدم علمه بهذه الأحوال ظاهر فلا يكون خالقاً والعلم الاجمالى لا يكفى فى الأفعال الجزئية لأن العلم الاجمالى كلي لاينبعث منه شوق جزئي لازم فى قصد الفعل الجزئي وكذا الحال فى فعل النائم والناطق والكاتب فان النائم يفعل شيئاً مع أنه لا يعلم ذلك الشيء أصلا وكذا الناطق يتكلم مع أنه لايدري كم كلمة تكلم وكذا الكاتب لايعلم مقدار ما كتب وأما نقلا فكقوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وقوله تعالى (الله خالق كل شيء) وقوله تعالى (أفمن يخلق كمن لايخلق) الى غير ذلك فان هذه الآيات دالة على أن أفعال العباد مخلوقة له تعالى وأما أفعال العباد بمعني المعانى المصدرية الاعتبارية فمكسوبة للعبد لأن تعلق قدرته لايقاعها كسب وتعلق قدرة الله تعالى لايقاع الحواصل منها خلق فلم يقع مقدور واحد بين قدرتين ولم يلزم خالقية العبد أصلا ، فان العبد اكتسب معني مصدرياً بمعنى مباشرة الأسباب لفعله وخلق الله تعالى مترتب على المعنى المصدرى الذى هو فعل المباشرة للعبد فخلقه تعالى أفعال العبد تابع لكسب العبد كما أن العلم تابع للمعلوم فعلى هذا لو كسب العبد قبيحاً خلق الله قبيحاً ولو كسب حسناً خلق الله حسناً، ودليل المعتزلة قوله تعالى (فتبارك الله أحسن الخالقين) وأجيب عنه بأن الخالق فى هذه الآية بمعني التقدير والتعيين فمعناه أحسن المقدرين والمعينين فلا تدل الآية على دعواهم

واعلم أن فعل العبد اما بقدرة الله تعالى فقط ولا قدرة من العبد أصلا وهو مذهب الجبرية ، واما بقدرة الله تعالى بلا تأثير قدرة العبد وهو مذهب الأشاعرة، فهذا هو المراد بالجبر المتوسط ، والفرق بين مذهب الجبرية والأشاعرة أن الجبرية يقولون لاقدرة للعبد أصلا فهو كالجمادات ، وأما الأشاعرة فيقولون للعبد قدرة ولكن لاتأثير له أصلا ، واما بقدرة العبد بالاختيار دون الايجاب وهو مذهب المعتزلة ، واما بقدرة العبد بالايجاب يعني صدور الفعل من العبد كصدور الاحراق من النار والتبريد من الثلج ، وهو مذهب الفلاسفة ، واما بقدرتهما فى أصل الفعل وهو مذهب الاستاذ أبو اسحق السفرائيني واما بقدرة الله في أصل الفعل وقدرة العبد فى وصفه أي في كونه طاعة ومعصية (كما فى لطم اليتيم) لأنه ان كان على قصد التأديب فهو طاعة وان على قصد التعذيب فهو معصية وهذا مذهب القاضى أبى بكر الباقلانى وهو المختار فان للعباد أفعال اختيارية يثابون بها ان كانت طاعة والثواب مرتب على كسبهم ويعاقبون عليها ان كانت معصية والعقاب مرتب على ارادتهم المعصية ، كذا فى الخادمي

واعلم أن الارادة الجزئية حالة قوية فى القلب باعثة على العمل حاصلة من تصور الأمر الملايم أو المنافر مقارنة للعمل وانها اضطرارية فى الحقيقة لكنها كالاختيارية مما تقتضيه الجبلة الطيبة أو الخبيثة وأن الاختيار الجزئى للعبد هو توجه النفس وميلها القوي الى ايقاع الفعل الجزئي أو الى منع ايقاعه فعلى هذا ان الاختيار هو الارادة الجزئية التي هي مناط التكليف فلا فرق بينهما والاختيار الجزئي قابل للتعلق بكل من الضدين كالطاعة والمعصية وليس له وجود فى الخارج فلا يكون مخلوقاً له تعالى ، بل العبد كاسبه فلا يكون خالقاً له ، والحكمة فى كون كسب القبيح قبيحاً موجباً لاستحقاق الذم في الدنيا والعقاب في الآخرة دون خلقه تعالى هي أن الفعل القبيح لما كان منهياً عنه من قبل الله تعالى و مذموماً عند الشرع وموعوداً عليه بعقاب أخروى كان داعياً قوياً لمنع النفس عن ارتكاب القبيح فقصد العبد لهذا القبيح بعد بيانه تعالى هذه

الدواعي لتركه قبيح سفه بخلاف خلقه تعالى لأنه متصرف في ملكه لامانع له ولا ناهي عنه وحكيم في خلقه فمخلوقه متضمن لأنواع الحكمة وان لم ندركها فخلقه تعالى لايخلو عن الحكمة والمصلحة كما في خلق الأجسام الخبيثة المضرة فانها وان كانت مضرة في حق البعض ولكن متضمنة لأنواع الفوائد في حق الأكثر ، كذا في البركوي

وفي اثبات الاختيار الجزئي في المشهور أربعة مذاهب (الأول مذهب الاشاعرة) وهو أنه موجود خارجي ومخلوق له تعالى كأفعال العباد وكونه اختياريا مقارنته لاختيار العبد وهو الجبر المتوسط ولا فرق بينه وبين الجبر المحض في استلزام كون العبد كالجمادات في الحقيقة (والثاني مذهب المعتزلة) وهو أن الاختيار الجزئي موجود خارجي مخلوق للعبد كأفعاله الاختيارية ولا يخفي بطلانه لمخالفته النصوص القطعية (والثالث مذهب الجبرية) وهو أنه لاوجود للارادة الجزئية في الانسان أصلا والعبد انما هو آلة للفعل كالسكين للقطع فالانسان كالخيط المعلق في السماء تميله الريح تارة الى يمينه وتارة الى يساره ولا يخفى بطلان هذا المذهب لمخالفته النصوص المحكمة ولذا حكم العلماء بكفرهم في هذه المسئلة ولأنه لو لم يكن للعبد فعل اختياري أصلا لما صح تكليفه مع أنه مكلف بالعبادات ، ولما ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله مع أن استحقاق الثواب والعقاب على العمل ثابت بالنصوص القطعية كقوله تعالى (جزاء بما كانوا يعملون) وقوله تعالى (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وقوله تعالى (كيف تكفرون) وقوله تعالي ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ وقوله تعالى (ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم) الى غير ذلك ؛ ولأنه لو لم يكن للعبد اختيار جزئي لما صح اسناده الى العبد مع أن فعله يسند اليه مثل صام وصلى وقام وكتب وقعد

وأما تعلق علمه تعالى وارادته بفعل العبد وتركه فلا يوجب كون العبد مجبوراً لأن تعلق علمه تعالى مشروط باختيار العبد وارادته يعني أن الله علم في الأزل صلوة زيد في وقت ما فوجب صلوته بحيث لا يمكن تركه في ذلك الوقت ، ولكن تعلق

علمه تعالى في الأزل بصلاته مع شرط اختيار زيد فيما لايزال فلا يوجب علمه تعالى مجبورية زيد في هذه الصلاة ، لأن وجوب الفعل مع اختياره محقق لاختيار العبد لامناف له ، فان علمه تعالى تابع للمعلوم والمعلوم في هذه المسئلة فعل العبد مع اختياره

واعلم أن صرف العبد قدرته الى الفعل كسب ، وايجاده تعالى هذا الفعل عقيب ذلك الصرف خلق ، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفين لأن الفعل مقدور الله من جهة الايجاد ، ومقدور العبد من جهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري (فالله خالق والعبد كاسب) والفرق بين الخلق والكسب أن الكسب وقع بآلة والخلق لابآلة والكسب مقدور وقع في محل قدرته والخلق لا في محل قدرته

(والمذهب الرابع) في الاختيار الجزئي مذهب الماتريدية، وهو أن الارادة الجزئية للعبد لاموجود خارجي ولا معدوم بل واسطة بينهما لكونها من قبيل الحال لأنها من الأمور الاعتيادية فهي غير مخلوق لعدم وجوده في الخارج مع أن الخلق ايجاد الموجود فما لايكون موجودا لا يكون مخلوقاً فالعبد كاسب لارادته ولذا ترتب عليه الجزاء ولذا لم يكن العبد مجبوراً في فعله كذا في شرح التونية لداود القارصي واعلم أن أفعال العباد كلها بتقديره وعلمه وارادته وقضائه تعالى فلا يخرج عن ارادته شيء من الايمان والكفر والطاعة والمعصية ، ولكن لايرضى بالكفر والمعاصي ، فقضاؤه تعالى ارادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ماهي عليه فيما لايزال ، وقدره تعالى ايجاد الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها حسبما وقع القضاء في الأزل (كذا في شرح المواقف) ونقل عن الاصفهاني (القضاء وجود الممكنات في اللوح مجملة) والقدر (الوجود في الأعيان الخارجية بعد حصول شرائطها مفصلة واحداً بعد واحد) وقيل (القضاء حكمه تعالى على وفق علمه) والقدر (تحديده وتعيينه في الخارج) كذا في الخادمي

ولما ثبت كونه تعالى خالقاً للعالم ظهر بطلان مذهب الفلاسفة من قدم العالم